اهل محلة وجدها قبل على غيرهم او معين منهم ولا شهادة ذابح
المضوية بامر الغاصب لما تلف ولا المودع بالوديعة ولا شهادة
ابن البايع لمسلم المشتري الشفعة ولا البايع على عتاق المشتري
ولا الوصي الصغير ولو بعد العزل ولا الموصى له بوصية لغيرها
ولا الشهادة على النفي بطلاق سواء كان محصورا او غيره على طريقة
صاحب الهداية واستثنى غيره ما احاط به علم الشاهد او اصلها
في الاشياء والنظائر الحصور عشرة ومن النفي الشهادة على مخالفة
الوقوف بعرفة يوم سواء شهدوا انهم وقفوا قبله او بعده وسواء
امكن اعادته او لم يمكن وفي الاكثر تقبل في الممكن ولا تقبل شهادة
المحتسب بالزوري من الافعال او بتشبيه بالنساء على ذلك فيتزين
ويلين كلامه كصفتهن لامن كان ذلك خلقه فيه ولا شهادة النائحة
والمغنية والمغني للناس ولا من يحضر مجلس الفسق والشرب
وان لم يشرب ولا من يستمع الغنا او يتبع صوت المغنية ولا من يركب
نوعا من الكبائر ولا من اصر على صغيرة ويشرب الكبائر يسمع ويسمون
باكثر وبانها اضافية بالنسبة لما فوقها لا تقبل شهادة من يأكل
الربا او مال يتيم ولا من يأكل فوق الشبع الا لعذر ضيافة او تقوى
على صوم الغد عند الاكثر ولا شهادة من يرتكب ما يوجب الحد ولا من
يلعب بالنرد او الطاب او المنقلة او لهو مما لا عمل فيه للفكر والحساب
وكل لهو لحديث واستعمله اهل الغفلة واللعب بالطيور والطيور
والمقامر بالشطرنج والحالف عليه ومشتغل به عن الصلوة فتفوته
واللاعب به على الطريق وذاكر شيء من الفسق عليه والعدد لعداوة
دنيوية وعامل للظلم واعوان ظلم كما شرحناه لان على ضمان جهات
والاجارة الضارة وعلى المحبوسين بظلم او في تهمة به وشيخ قرية
ومعرف المراكب والغرباء في جميع الاصناف وضمان الجهات لارتكابهم
المحرم واعانتهم على الظلم حتى نضخ جواز قتالهم بل قيل كفرهم
يظهر ان استحوا بالتدين كالواو تخلوا ولا تقبل شهادة بايع الاكفان
وقيده شمس الائمة بما اذا ترصد لذلك العمل والا فيقبل لعدم
تهمته الموت والطاعون ولا تقبل شهادة دلال ومحضر القضاة
وقابض محصول وقاطع جريمة ونحاس بالحاء المهملة ولا من يطرس
السلف الصالح وقيل لا تقبل شهادة اهل الصناعات الدنية كالحجامين
والزبال ولا تقبل ممن يدخل الحمام بلا ازار ساتر لعورته او يكشف
عورته داخل الحمام فيما بين الناس وفاعل المستخف كالاكل والبول
على الطريق والمشي بالسراويل فقط ومد الرجل وكشف الرأس بحضرة

الناس

الناس في محل يعد تاركا ذا مروءة ولا من يخارق في كلامه ويخبره
ورقاص ومصاحب الاحداث ومصاحبهم وطفيلي وفي النصاب
شهادة الفضل لا تقبل هكذا رواه ابو يوسف وعبد الله بن المبارك
عن ابي حنيفة رحمه الله لانه لخله يستقصي فيما يقبض من الناس
فيأخذ الزيادة على حقه فلا يكون عدلا كما في الخلاصة ولا تقبل
من شتام لاهل ومملوك وداية ومكثر الحلف في كلامه وحلاف
بالطلاق وراكب بحر الصند طمعا في المال ومؤخر الصلوة عن وقتها
بلا عذر ومفطر في رمضان بلا عذر واذا اخر الزكوة والحج ذكر
الناطفي عن محمد لا تبطل عدالته وبه اخذ محمد بن مقاتل وقال
بعضهم تبطل عدالته اذا لم يكن من عذر وبه اخذ الفقيه ابو
الليث والصحيح ان تأخير الزكوة لا يبطل العدالة وترك الجمعة
مرة تبطل العدالة وترك الجماعة الايشا ويل صحيح ولا تقبل من
تارك السنة وركعتي الفجر وتارك الاشتغال بالفقه او ترك
تعلم ما يجب قرائته مع القدرة ولا تقبل شهادة متعصب باطل
ولا شهادة للخطابية وهم الروافض يدينون شهادة الزور لموافقهم
على ما في فهم او لمن حلف لهم انه محق ولا تقبل شهادة النساء
على ما يقع في الحمامات ولا الصبيان على بعضهم في ملاعبهم وان شدة
الحاجة اليه ولا شهادة اهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع في السجن
ولا شهادة من يجلس في الطريق لينظر الى النساء اذا مروا والمشتري
انهم اذا خرجوا لتعظيم من لا يستحق التعظيم لا للاعتبار تبطل
عدالتهم

باب بيان ترجيح احد البينتين

المتعارضتين برهن او لتا الخارج ان الجروح التي مات بسببها المجروح وبرهن
الخارج انه برئ وبات بعدها وشهد اتا تم فبينة اولياء المقتول اولى
تعارضت بينة الغين مع بينة مثل القيمة في بيع وصي مال الصغير فبينة
الغين اولى برهنت انه على النصف وبرهنا في مرضه موته وهو عاقل
وبرهنت الورثة على انه كان مخلوط العقل فبينة الامة اولى الخالع
زوجته بمال بينة انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت بينة
انه كان عاقلا حينئذ فبينة المرأة اولى **وكل** الوكيل مجنونا وقت
الخلع والمرأة على انه كان عاقلا فبينة المرأة اولى باع ضيعة ولده
فاقام المشتري بينة وقد خاصمه الابن بعد بلوغه ان الاب باعه
بثمن المثل في صغره والابن بينة انه باعها في حال بلوغه تخالف
الشاهد منهم من قال بينة المشتري اولى ومنهم من قال بينة الابن
اولى اقام المشتري البينة على بيعه وهو بالغ وادعى البائع انه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)